زمن العمل المدني

بغداد / فارس عدنان

يكثر الحديث هذه الأيام عن مصطلح المجتمع المدني ومنظماته في الشرق الأوسط وكون هذه المنظمات هي محض نتاج لـ((عصر العولمة)) أو ((عصر الأمركة)) الذي يحاول ((التسلل)) الى شرقنا الأوسط عبر نافذة المجتمع المدني. من الصعب جدا" الأتفاق مع هكذا مقولات وتهم رغم صدورها عن صحف وفضائيات تدّعي الحيادية وتحاول، جاهدة، إخفاء أجندتها السرية الطاعنة في التطرف. نحن نعرف كيف تسوق أجهزة الأعلام صورها النمطية التي تتناول كل جديد في منطقتنا (إذا افترضنا جدلاً أن العمل المدني أمر جديد هنا في الشرق الأوسط). هذه الصورة النمطية، التي يتم تسويقها الآن عبر الفضائيات عن العمل المدني، لا تبتعد عن الجاهزية والاستسهال في إصدار الأحكام المتسرعة التي لا تخلو من مقاييس أيديولوجية محضة.

تاريخ العمل المدني

العمل المدني ومنظماته، تاريخيا"، موجود في الشرق الأوسط منذ بدايات الدولة المعاصرة(العراق خصوصاً) ومنذ أيام الاستعمار البريطاني في بدايات القرن العشرين. كانت النقابات ومنظمات الطلاب والنساء والجمعيات الخيرية في العراق والدول المجاورة خير ممثل للمطالب الشعبية وكانت أيضاً تتحرك بإتجاه النضال الذي أوصل بلداننا نحو الاستقلال من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية. بعد الاستقلال، وبعد أن دخلت معظم دول المنطقة في نفق طويل من الانقلابات وقوانين طوارئ استثنائية امتدت عقوداً طوالاً من الزمن، بدأت عملية منظمة لسرقة حرية الأفراد والجمعيات وإلغاء شرعية الأحزاب والنقابات وربما تحويل النقابات إلى مرايا تعكس وجه النظام السياسي القائم ودورها الوحيد هو تمجيد القرارات الصادرة من القصور الرئاسية في هذه المناسبة أو تلك. وبهذا تمت عملية تفريغ منظمات المجتمع المدني من مضمونها الحقيقي من دون الرجوع الى اي شرعية حقيقية على الأرض.

مارست الأنظمة الاستبدادية الشمولية في المنطقة العربية عملية إدارة للدولة من جانب واحد(إدارة للدولة من الأعلى أنتجت مواطناً متلقياً فاقداً المبادرة الذاتية) وهذه العملية المتواصلة غيبت مفهوم المجتمع المدني وأية ممارسة محتملة في هذا المجال. كما قامت هذه الأنظمة (بواسطة قوانين الطوارىء المعمول بها في معظم دول المنطقة ولأسباب كثيرة) بتغييب عملية التشريع المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني وإجراءات تأسيسها، وهذه كانت الخطوة الأولى التي تبعتها عملية تقييد حركة منظمات المجتمع المدني الموجودة أصلاً وحصر عملها وإيجاد الموانع التشريعية لتشكيل منظمات جديدة. فضلاً عن ذلك، هذه التشريعات الأستثنائية قد ساهمت في صناعة ماكنة الاضطهاد الحكومية التي أدت دورها في خنق الرأي المعارض والاعتقال الكيفي للجميع وخصوصاً ناشطي العمل المدني ولأسباب شتى.

ساهمت سياسات الإفقار العام المنظم للثروات الوطنية في الشرق الأوسط التي جاءت متزامنةً مع أساليب إدارة حكومية تعتمد على النهب والفساد والرشوة في إشاعة ((روحية الانعزال)) عند الفرد العادي ابتغاءً للسلامة من إرهاب السلطات الشمولية وأجهزتها التي تتمتع بصلاحيات مطلقة. كما أن هذه الظروف السيا-إجتماعية قد تركت المواطن يلهث يومياً من أجل تأمين الاحتياجات اليومية لعائلته التي لن تتوقف تحت شبحي الغلاء المستمر وأزمات المواد الأساسية للحياة التي تسهم الدولة غالباً في خلقها. كل هذا ولّد حالة انكفاء غير طبيعية أبعدت المواطن عن منظمات المجتمع المدني وربما اسهمت هذه الحالة في تغييب هذه المنظمات عن الهاجس اليومي للفرد العادي في المنطقة.

عبادة الفرد في الانظمة الشمولية

تتركز السلطات، عادةً، في الأنظمة الشمولية، بيد ((قائد)) واحد يفكر نيابة عن المواطنين وربما يملك كاريزما معينة تحاول أجهزة الأعلام الحكومي التركيز عليها وتحويلها إلى هالات قداسة حتى يصل النظام إلى مرحلة ((الشخصنة)) أو ((عبادة الفرد)) التي يصاحبها حتما غياب تام للشفافية في أداء السلطات(التي عادة ماتكون مجتمعة بيد فرد واحد) وحالة انعدام تام لعملية تقييم صادقة لأداء مؤسسات إدارة الدولة. وبسبب التاريخ الشمولي الطويل في منطقتنا وغياب تقاليد العمل الديمقراطي، انتقلت بعض أمراض السلطات الشمولية إلى منظمات المجتمع المدني. لذا تحول العمل في بعض المنظمات إلى عمل يفتقد إلى إي نسبة من الشفافية ولا توجد فيه أي ممارسة ديمقراطية تذكر. كما تحول بعض رؤساء منظمات العمل المدني إلى نسخ مصغرة من هذا الديكتاتور أو ذاك وأصبحت نشاطات هذه المنظمة أو تلك جزءاً من العمل اليومي لرئيس المنظمة لا غير.

لأن منظمات العمل المدني تهدف الى خدمة المواطن والنفع العام ولأنها تمارس نشاطات غير ربحية، أعتقد أن لهذه المنظمات الحق في الحصول على نسبة معينة من المال العام أو الميزانية العامة للدولة التي تتحكم فيها الحكومة المنتخبة أولا وأخيراً. كما أن اللوائح الضرائبية العراقية الحالية(وربما المنطقة العربية) لا تعطي لمنظمات العمل المدني أية صيغ تعفيها من الالتزامات الضرائبية ولا للقطاع الخاص الذي يمكن أن يلعب دوراً فعالا في التبرع لنشاطات منظمات العمل المدني كما هو جار الآن في الغرب حيث تعتمد الأعفاءات الضرائبية لمؤسسات القطاع الخاص إذا تبرعت من دون شروط لمشاريع منظمات العمل المدني.

غياب التمويل الحكومي

غياب التمويل الحكومي للمنظمات قد حدد حركة العمل وجعلها محدودة جداً وأوصلها الى خيارات صعبة: التمويل الذاتي الذي قد لا يغطي كل النفقات والطموحات، أولاً والأعتماد على التمويل الخارجي، ثانياً. أدخل التمويل الخارجي منظمات المجتمع المدني في إشكالات كثيرة أولها الخضوع لشروط الجهات الممولة وثانيها تهمة العمالة للخارج من قبل الحكومات. وثالثها الاتهامات بين المنظمات ذاتها الذي أوصل ساحة العمل المدني إلى مرحلة أن ((كل منظمة متهمة بالعمالة حتى يثبت العكس)). غياب التمويل ولد مشاكل مالية إنتجت روحا" مطلبيةً ضيقةً في معظم برامج وسياسات المنظمات وأبعدها عن الأنخراط في اطار أوسع يشمل ثقافة مدنية تؤسس لعلاقة متوازنة بين الفرد والمؤسسة الحكومية وتشكل عنصراً جوهرياً من مكونات المجتمع الحديث.

قامت بعض المنظمات المدنية في منطقتنا بحصر نشاطاتها في قضايا بعيدة عن المطالب الرئيسة للجمهور وهذا قد أضعف ارتباطاتها بالمنظمات الأخرى وبحاجات المواطن العادي وأدخلها عبر بوابة التمويل في نفق طويل مظلم من العمل لجهات خارجية لاتجيد القراءة الفعالة للمشهد المحلي. غياب التنسيق بين المنظمات في البلد الواحد قد خلق صورة غير واضحة المعالم عن طبيعة عمل وأهداف هذه المنظمات وربما أضعف مصداقيتها في إتمام أي مشروع. ولأن المطالب الوطنية الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط هي كل لا ينفصل فقد صار من الواضح جداً أن المطالبة بقضايا محددة من قبل بعض المنظمات ومحاولة عزلها عن المطالب الوطنية هي خطأ فادح سيبعد هذه المنظمة أو تلك عن منطقة المطالب الحقيقية ويتركها في الأزقة الخلفية التي لا تنمو فيها غير الاشاعات والتهم الجاهزة.

ولعدم وجود تقاليد راسخة في العمل المدني، دخل هذا المجال أشخاص يبحثون عن مكاسب آنية ويفتقرون الى مهارات خاصة يجب توافرها في هذا المجال أهمها التضحية بالوقت والمصالح الخاصة من أجل الشأن العام. إضافة الى ذلك، غياب تقاليد العمل الديمقراطي في منطقتنا قد حول إدارات بعض منظمات العمل المدني إلى ((إقطاعيات خاصة)) ناطقة باسم شخص واحد، فتم تحويل منظمات كاملة إلى منظمات بأسماء أشخاص معدودين.

تعاني معظم منظمات المجتمع المدني في منطقتنا من حالة ((النخبوية)) التي تجعل أعضاء هذه المنظمة أو تلك في محاولات إيصال ((خطابهم)) إلى النخبة دون الجمهور الواسع كمن يحاول التزود بالماء من ساقية صغيرة بدلاً النهر وهذا ماسيضعف مصداقية ((الخطاب)) مهما كان محتواه. على المنظمات في الشرق الأوسط ممارسة التوسع الكمي والنوعي في الوقت ذاته من أجل الوصول الى مواطن العادي والابتعاد عن مخاطبة النخبة وكأنهم وحدهم من يمثل مجتمعاتنا.

زمن العمل الوطني

معظم المنظمات في المنطقة تحاول الأعلان عن برامج كبيرة وقد تصل المبالغة في هذه البرامج الى أنها تنافس برامج حكومية في المجال نفسه لكنها في الوقت نفسه تنسى (أو تتناسى) أن ألف باء عملها هو المواطن العادي وكيفية توظيف كل السبل من أجل تفعيل مهاراته في آليات ستنتج على المدى البعيد مواطنا متفاعلا" مع ثوابت المعادلة الوطنية التي تتطلب زمنا" ليس قصيرا" اسمه زمن العمل المدني. السؤال الذي علينا الإجابة عليه اليوم: ماهي التزاماتنا أفراداً ومنظمات في زمن العمل المدني؟

مركز (أولف بالمه) السويدي العلمي يشيد بـ (مؤسسة المدى) للاعلام والثقافة والفنون

استعداد لإقامة دورات تأهيلية حول كيفية بناء منظمات المجتمع المدني

استوكهولم / د. جمانة القروي

هذا العام احتضنت مدينة كوثنبرك السويدية المهرجان السنوي الذي يقيمه مركز (أولف بالمه) العالمي، تحت شعار " التضامن.. والمسؤولية المشتركة" وإضافة الى المنظمات والاحزاب السويدية شارك في المهرجان مندوبو الدول الاعضاء في المركز.. الموضوع الرئيس للمهرجان هو "الديمقراطية وحقوق الانسان".. وقد اسهم ممثلو الدول الاعضاء في تسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها بلادهم واعداد حلقات دراسية عنها.. وقد كانت الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق احد أهم تلك المواضيع التي طرحت للنقاش.

في احدى قاعات المركز، تجمع عدد غير قليل من العراقيين والسويديين الذين حضروا الحلقة الدراسية التي تم اعدادها من قبل منظمة تعليم العمال السويدية ((ABF ومنظمة مبادرة (يتبوري).. بالتنسيق مع مركز (أولف بالمه)..

افتتح الحلقة السيد محسن شريدة " مندوب منظمة مبادرة يتبوري" الذي كان في زيارة للعراق دامت اكثر من شهرين.. بقوله "الهدف من الزيارة كان السعي الى إقامة علاقات مع منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن لقاءات مع ممثلي الحكومة والوزراء.. من اجل معرفة مدى امكانية العودة الطوعية للعراقيين الى بلدهم .. وفعلاً التقينا بالعديد من المنظمات واهمها (اللجنة العراقية للسلم والتظامن) وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٥٢ في بغداد ومعروفة على الصعيد الاوربي والعالمي وكذلك الاقليمي وكانت احد اعضاء لجنة التضامن مع الشعوب الآسيوية والأفريقية وقد جمد نشاطاها بعد مجيء حزب البعث وتسلم صدام حسين مقاليد الحكم.. واعيد نشاطها مباشرة بعد ٩ نيسان عام ..٢٠٠٣ واليوم تعد المنظمة غير الحكومية الاكبر في العراق وتساهم بشكل فعال من اجل اقامة مراكز تدريب للشباب من اجل بناء عراق ديمقراطي .. وشارك في مؤتمرها الاخير اكثر من ١٦٠٠ شخصية عراقية يمثلون احزاب ومنظمات المجتمع المدني بكل اطيافه، اضافة الى حضور الاخضر الابراهيمي ممثل الامم المتحدة.

اما المنظمة الثانية التي حاولنا من خلالها ايجاد سبل العمل المشترك فهي منظمة الامل العراقية الخيرية.. وهي احدى المنظمات الانسانية غير الحكومية التي تعمل في انشاء المشاريع الخيرية مثل بناء مستشفيات ومدارس ومراكز تدريب اجتماعية ومهنية كما ساهمت بشكل فعال بتأسيس منظمات نسائية وشبابية ديمقراطية.

دار المدى للثقافة والفنون

اما مؤسسة المدى للثقافة والفنون فهي مؤسسة مستقلة غير مرتبطة بأي حزب سياسي، تحاول نشر الفكر العام وتشجع الانفتاح على جميع الاراء والافكار بغض النظر عن الدين والقومية.. ولها جريدة واسعة الانتشار في العراق، كما ان لها ملاحق اسبوعية متخصصة في الرياضة والفن اضافة الى نشرة تعنى بمؤسسات المجتمع المدني توزع مجاناً.. ومن مشاريعها الثقافية ايضاً، انشاء مكتبات في طول البلاد وعرضها لتقديم الكتب ذات القيمة الثقافية والفكرية الحرة.. ويتابع السيد محسن شريدة حديثه قائلا: من خلال هذه المنظمات آنفة الذكر استطاعت مبادرة يتبوري تأسيس مكتب مؤقت لها في بغداد من اجل ايجاد مكتب دائم لاحقاً هناك.. كما ساهمت ايضاً في اعطاء صورة واضحة وواقعية تخص وسائل وطرق مساعدة العراقيين الراغبين في العودة الطوعية الى بلدهم.. وقد قمنا بعكس التجربة الديمقراطية السويدية، حيث يتمتع كل مواطن بحقه في إبداء رأيه ومزاولة حريته، اضافة الى دور المرأة وفاعليتها في المجتمع.. كما تطرقت الى امكانية مساعدة العراق من خلال هذه المنظمة "أي مبادرة يتبوري" في تشجيع المؤسسات السويدية على تأسيس منظمات تساهم في بناء الديمقراطية والتعريف بحقوق المرأة وتوجيه الشباب الى العمل البناء ورفض العنف والارهاب من خلال توفير فرص للعمل..

مقترحات ديمقراطية سويدية

وفي ختام حديثه قدم السيد شريدة جملة مقترحات للمؤسسات السويدية تسهم في العملية الديمقراطية الجارية في العراق الان ومنها:

❖ إذا وجدت المؤسسات السويدية ان هناك صعوبة في اقامة مشاريع داخل العراق الان وحرصاً منها على حياة مواطنيها فانه من الممكن اقامة مشاريع للعراقيين هنا في السويد، كعمل دورات تأهيلية وتدريبية حول كيفية بناء منظمات المجتمع المدني، والاطلاع على ارض الواقع من خلال الزيارات الميدانية الى هذه المؤسسات..

❖ اقامة مشاريع حول حقوق المرأة ودعوة العديد من النساء العراقيات وبشكل دوري للاطلاع على تجربة السويد بهذا الخصوص..

❖ دورات تدريبية تأهيلية للمؤسسات التي تعنى بشؤون الامن.

❖ دورات تثقيفية وتأهيلية في مختلف المواضيع للشباب وعلى المستويات كافة ..

❖ دورات مكثفة عن الانتخابات وكيفية إدارتها بشكل ديمقراطي والتوعية بأهمية مشاركة الجميع فيها..

❖ دورات ضد العنف والارهاب والتمييز العنصري والطائفي ومن اجل السلم واحترام حقوق الانسان..

❖ عمل دورات مهنية خاصة بطالبي اللجوء العراقيين الموجودين الان في السويد، الذين لم يحصلوا على الاقامة، لتأهيلهم كل حسب اختصاصه حتى يتمكنوا من المساهمة في اعادة اعمار العراق اذا ما اجبروا على العودة، ليكونوا مؤهلين لمواصلة حياتهم في وطنهم بشكل لائق ومحترم.

أسس ديمقراطية

اما السيد رضا طالبي ممثل ((ABFمؤسسة ثقافة العامل السويدية فقد استهل كلمته بتقديم نفسه للحاضرين ولماذا هو اليوم هنا رغم انه ليس اصلاً من العراق.. حيث قال: " ان مؤسسة ثقافة العمال السويدية تدير مشروعين في العراق الاول افتتح قبل اكثر من ٤ سنوات في مدينة السليمانية، اما الثاني فقد افتتح هذا العام في بغداد بالتعاون مع مركز (اولف بالمه)، وقبل ان ابدأ الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان ارى من المهم جدا الاطلاع على جغرافية وتاريخ هذا البلد لانه سوف يسهل علينا فهم الكثير من الامور.. فكما هو معروف لدينا جميعاً ان العراق لم يتمتع بالديمقراطية منذ سنوات طويلة جداً، هذا اضافة الى ان الدول المجاورة له التي ترتبط معه بعلاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية لم تؤمن يوماً ما بالديمقراطية وحقوق الانسان، لذلك من المتوقع ان يقفوا جميعاً ضد العملية الديمقراطية والتحررية في العراق".

كما تطرق ايضاً الى تكوين الشعب العراق والقوميات والاديان التي يتألف منها. وواصل كلمته قائلا: "حتى نستطيع تطبيق الديمقراطية في أي مكان في العالم هناك مجموعة من الاسس التي تبنى عليها الديمقراطية .. وهي

❖ حرية العقيدة والرأي وحرية الصحافة.

❖ حق الانتخاب العام.

❖ التعددية الحزبية.

❖ تطبيق مبدأ الأغلبية.

❖ حق العيش بأمان واستقرار.ورغم التوتر الذي يعيشه العراق اليوم، الا ان الكثير من مبادئ واسس الديمقراطية تطبق هناك الان، وعلى سبيل المثال حرية الصحافة التي تمثل مختلف الاراء.. وجود عدد كبير من الاحزاب والمنظمات الديمقراطية التي تمارس عملها بشكل حر.. ولكن لا يزال هناك نقص كبير في وسائل الاعلام المستقلة المرئية والمسموعة التي تعبر عن رأي الشعب العراقي.. ومن خلال خبرتي وعلاقتي الطويلة بالعديد من الاصدقاء العراقيين ومن مختلف اطياف الشعب العراقي الذين يعيشون في السويد، اعتقد انه من الواجب الاستفادة من خبرة هؤلاء الناس الذين ذاقوا طعم الديمقراطية لسنوات طويلة وبامكانهم عكس تجربتهم هناك، ومن الخطأ الاعتقاد ان حزباً واحداً، او شخصاً واحداً يمكنه القيام بهذا الدور .. لذلك يجب علينا ان نساهم جميعاً من اجل بناء مجتمع عراقي ديمقراطي حر.."

بعد ذلك فتح باب الاستفسارات والحوارات والمداخلات، وبذلك اغنى الحاضرون من العراقيين والسويديين الموضوع من جميع النواحي كما اجاب المحاضرون على الاسئلة مشكورين ..

دور السويديين من اصل عراقي

بعد انتهاء المحاضرة توجهنا الى لسيد رضا طالبي وسألناه:

❖ لماذا انت هنا اليوم ؟ ولماذا انت مهتم بالشأن العراقي؟

- لقد طلب مني مركز (أولف بالمه) الحضور عن مؤسسة "ثقافة العمال السويدية" حيث اننا نعمل بشكل مشترك، ولغرض عكس تجربة مؤسستنا في العراق من خلال المشروعين المقامين في السليمانية وبغداد الذين يداران من قبلنا، ولاني انا احد المساهمين فيهما، أسعى بكل جهدي لتطويرهما، وإيجاد مشاريع اخرى تفيد قضية الشعب العراقي.. وانا اعتقد ان موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان مهم جداً وخصوصاً في المرحلة الراهنة، فالبلد بدأ الان في تكوين نفسه بشكل جديد، لذلك هناك إمكانية كبيرة لنقل خبرة العراقيين الموجودين هنا منذ سنوات طوال الذين عاشوا حلاوة الديمقراطية، لهذا مهم جداً ان ننقل خبرتنا هذه وما تعلمناه بشكل مناسب الى هناك.. صحيح اننا لا نستطيع تصدير الديمقراطية ولكن السويديين من اصل عراقي هم الذين سيكونون الوسيط الافضل لنقل الديمقراطية الى بلادهم وسنقف بكل جهودنا مؤسسات سويدية لمساعدتهم من اجل ذلك.

يبدو من كلامك ان لديك الثقة والامل في انجاح العملية الديمقراطية في العراق؟

- انا أؤمن تماماً بمستقبل العراق رغم كل المحن والازمات التي يمر بها هذا البلد الان، لن يكون الامر سهلاً، اعني بناء الديمقراطية .. إلا انه حتماً سيتجاوز كل العقبات التي تقف في طريق انجاح هذا الهدف قريباً.. وهذا ايضاً يتوقف علينا جميعاً وعلى مدى فاعليتنا ونشاطنا.. لهذا اقول انه يجب على الجميع ومن دون استثناء المشاركة في العملية الديمقراطية.. وانا مؤمن تماماً بالمستقبل الافضل للعراق والعراقيين..

من هو (أولف بالمه)

كان لجريدة المدى لقاء اخر مع ممثلة مركز (أولف بالمه) السيدة "اوسا ايكبري" التي تعمل في هذا المركز منذ اكثر من اربع سنوات في قسم المعلومات ومسؤولة موقع المركز على الانترنيت، حيث سألناها:

❖ ربما يود قراء جريدتنا ان يعرفوا من هو "(أولف بالمة)" ؟ ولماذا سمي هذا المركز باسمه؟ ماذا ستقولين لهم ؟

كما هو معروف للكثيرين وفي جميع انحاء العالم بانه كان شخصية سياسية عالمية وصاحب مبادئ ومواقف تقدمية وديمقراطية من قضايا العالم اضافة الى اهتمامه الكبير والجدي بها، لقد عمل اثناء حياته من اجل تحقيق هذه المبادئ ومن اجل ان تنال الشعوب المقهورة حقوقها .. كان رئيساً للوزراء لاعوام طويلة، وقد اغتيل في ٢٨ شباط عام ١٩٨٦، عندما اطلق عليه الرصاص في احد شوارع ستوكهولم العاصمة في طريق عودته الى البيت بصحبة زوجته من السينما.. وإحياءً لذكراه سمي هذا المركز باسمه..

ومركز (ولف بالمه)العالمي هو منظمة الحركة العمالية السويدية من اجل التعاون لتطوير العمل المشترك بين الشعوب ومن اجل إرساء أسس الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان تأسس هذا المركز عام ١٩٩٢ من خلال اتحاد نقابات العمال السويدي والجمعية التعاونية وبمساندة الحزب الاشتراكي الديمقراطي..

ينتسب الى المركز ٢٩ منظمة عالمية، ويضم ما يزيد على ثلاثة ملايين عضو.. كما له مراكز في مختلف انحاء العالم، آسيا، افريقيا، امريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وشمال افريقيا، واروبا الشرقية..

يساهم ممثلو جميع المنظمات المحلية والعالمية في ادارة شؤون المركز، الذي له أكثر من ٣٠٠ مشروع موزعة على جميع دول العالم.

يقوم المركز بإجراء حلقات دراسية ودورات تأهيلية إضافة الى شبكة للتعاون المشترك بين الدول الاعضاء.

تحت شعار (دستورنا مستقبلنا)

جمعية مراقبة حقوق الإنسان العراقية تخرج ملاكات قيادية

كربلاء –المدى

قال المحامي مهند الكناني رئيس جمعية مراقبة حقوق الإنسان العراقية إن الجمعية تقوم بعقد دورات من اجل تخريج ملاكات قيادية قادرة على ممارسة دورها في المجتمع.. وأضاف: إن الجمعية وتحت تحت شعار (دستورنا مستقبلنا) عقدت عدة دورات خاصة لشرح أبعاد حقوق الإنسان في الدستور العراقي القادم..منطلقة من أن يكون لها الدور الفاعل في بناء دولة القانون والتثقيف على الدستور لكي يكون المواطن قادرا على معرفة تفاصيله وكيفية المساهمة في صياغته إضافة إلى كيفية الاستفتاء عليه..

وأضاف الكناني..إن الدورة مهمتها خلق قياديين وباحثين يكون باستطاعتهم البدء بتثقيف الآخرين على مبادئ الدستور، وستنبثق من هذه الدورات لجنة تكون معنية بتثقيف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في اصل الدستور.. وأكد إن هناك أربع دورات متتالية مدة الدورة الواحدة خمسة أيام لغرض تخريج ٦٠ قائدا تعطى لهم أدق التفاصيل الحساسة في الدستور منها استقلال الدستور ومصادر القانون واستقلال القضاء وموضوع الاستفتاء على الدستور وماهية الاستفتاء وآلية الاستفتاء والفيدرالية والكونفدرالية والمركزية واللامركزية. مشيرا إلى إن البرنامج يتضمن أكثر من ١٦ فقرة وان الجمعية جادة في تخريج هذه الدورة من اجل الاستمرار في عقد الدورات الأخرى للوصول إلى العدد المطلوب

بمشاركة ٣٨ من أعضاء المنظمات غير الحكومية

دورة في عمان حول رصد انتهاكات حقوق الانسان في العراق

بابل- علي المالكي

شارك ما يقرب من (٣٨) من أعضاء منظمات وجمعيات حقوق الإنسان في العراق في دورة رصد حقوق الإنسان بعمان التي نظمها (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان) بالتعاون مع المفوضية العليا للامم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/ مكتب حقوق الإنسان، واستغرقت الدورة أسبوعين، وقد شارك السيد واثق الدليمي عضو جمعية حقوق الإنسان في بابل في هذه الدورة التي قال عنها: (لقد تلقينا محاضرات قيمة جداً في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وكيفية مراقبتها، وطرق كتابة التقارير بصورة سليمة والتعرف على الجهات التي ترفع اليها التقارير، وحصانة صاحب التقرير)، وأضاف: (ان أساتذة من جنسيات عديدة (عربية وعالمية) ساهموا في القاء المحاضرات إضافة الى بعض رؤساء المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وقد شارك في الدورة (٣٨) ناشطاً في مجال حقوق الإنسان ومن كلا الجنسين).

وأشاد السيد واثق الدليمي بمستوى ادارة الدورة متمنياً ان تكون المؤسسات العراقية قادرة على القيام بمثل هذه الدورات، وقال: ان الجمعية ستفتح قريباً قسماً خاصاً برصد انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها وكذلك تدريب الناشطين على وسائل مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

في المجلس العراقي للسلم والتضامن في ذي قار

نخبة من السياسيين والمثقفين تبحث في ثقافة العنف والديمقراطية

الناصرية- حسين كريم العامل

شاركت نخبة من السياسيين والادباء والمثقفين في حوار الطاولة الذي دعا إليه المجلس العراقي للسلم والتضامن -فرع ذي قار لمناقشة موضوعة ثقافة العنف وقضايا السلم والديمقراطية، حيث تناول المشاركون ثلاثة محاور نقاشية تضمنت منشأ ثقافة العنف، ودور القوى الديمقراطية في مواجهة ثقافة العنف، ومحور سبل اشاعة ثقافة السلام والتسامح. وقد عزا المشاركون في بداية الجلسة الحوارية اسباب انتشار ثقافة العنف الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي ولا سيما في الربع الاخير من القرن الماضي حتى مطلع القرن الحالي، حيث شهدت هذه الحقبة الكثير من الحروب، فيما جرى التركيز في محور منشا ثقافة العنف على دور الدكتاتورية في تكريس واشاعة هذه الثقافة الدخيلة على مجتمعنا مع الاشارة الى اسهام قوات الاحتلال ومخاوف دول الجوار من نجاح التجربة الديمقراطية في تصعيد اعمال العنف، حيث عملت هذه الاطراف المتناحرة على جعل العراق مسرحا لتصفية حساباتها السياسية. اما في محور دور القوى الديمقراطية ومواجهة ثقافة العنف فقد دعا المشاركون جميع القوى الديمقراطية والاحزاب العاملة على الساحة العراقية الى اشاعة ثقافة المحبة والتسامح بين جميع العراقيين من خلال تبني ثقافة تنويرية تكون مفتاحا لبناء المجتمع. كما اكدوا على ابراز الجوانب المشرقة في الاديان السماوية وذلك بتفعيل النصوص الدينية التي تدعو التسامح والمحبة والاخاء بين الشعوب. في حين جرى التأكيد في محور سبل اشاعة السلام والتسامح على ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي لما للعمل من اهمية في ترويض النزعات العدوانية وتوفير المتطلبات الحياتية. كذلك جرى التاكيد على اهمية اعادة النظر في المناهج الدراسية فضلا عن العمل على ترسيخ الممارسات الديمقراطية في الحياة اليومية والاهتمام بحقوق الاقليات القومية والدينية مع الابتعاد عن سياسية التهميش. وفي الختام دعا المشاركون الى ضرورة التسريع بجلاء قوات الاحتلال كونها عاملاً اساسياً ورئيساً في تصاعد اعمال العنف واشاعة مظاهر الارهاب والعمليات المسلحة.